

17 May 2005  
Arabic  
Original: English

## مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

نيويورك ٢-٢٧ أيار/مايو/٢٠٠٥

### وجهات نظر عن القضايا الفنية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥

#### ورقة عمل مقدمة من جمهورية كوريا

#### عدم الانتشار

- ١ - إن عدم انتشار الأسلحة النووية عمود أساسي لنظام معاهدة انتشار الأسلحة النووية. ويتوجب تحقيق أهداف المعاهدة وعلى الدول الأطراف الامتثال لجميع الالتزامات الواردة فيها.
- ٢ - ولن يساهم عدم انتشار الأسلحة النووية في تعزيز السلام والأمن الإقليميين والدوليين فحسب، بل سيحقق أيضاً وجود عالم خال من الأسلحة النووية.
- ٣ - إن الامتثال الشامل للمعاهدة عنصر جوهري لمنع انتشار الأسلحة النووية. وبذلك فإن الأمر يتصل على نحو وثيق بأهداف عدم الانتشار.

#### الضمانات والتحقق

- ٤ - نظام التحقق الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية دعامة أساسية للنظام العالمي لعدم الانتشار النووي. وتجعل منه قدراته المؤسسية والتقنية للكشف عن عدم الامتثال أول خط دفاعي ضد الانتشار. وبذلك، فهو يكفل الثقة بامتثال الدول الأطراف لالتزاماتها بعدم الانتشار، وهذا شرط مسبق للتعاون الدولي الحر من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ومع ذلك، ومن خلال التجارب الأخيرة، فقد اتضح أن الحق الذي تكفله المادة ٤ من المعاهدة بتطوير دورات وقود نووي كاملة، بما في ذلك إغناء الأورانيوم وإعادة معالجة الوقود المستنفد، يمكن أن يُساء استخدامه لإنتاج مواد انشطارية يمكن بها تطوير أسلحة نووية.

٥ - كعلاج لهذا الوضع، ترى جمهورية كوريا أنه لا توجد حالياً أداة أفضل من التعميم المبكر للبروتوكول الإضافي، وهذا سيعزز إلى حد كبير قدرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التفتيش والتحقق. وسيعزز تعميم البروتوكول الإضافي الثقة بامتثال الدول الأطراف بالتزاماتها بعدم الانتشار. وتحث جمهورية كوريا تلك الدول التي لم توقع بعد على البروتوكول الإضافي أو تصادق عليه أن تفعل ذلك دون المزيد من التأجيل.

### ضوابط التصدير

٦ - نبّهت عمليات الكشف عن برامج سرية للأسلحة النووية، ووجود شبكة شراء نووية واسعة، المجتمع الدولي إلى الخطر الحقيقي للإرهاب النووي المتمثل في ائتلاف من الباعة والإرهابيين النوويين. وقد عزز هذا القناعة بأن المجتمع الدولي في حاجة إلى تدابير جديدة ابتكارية وتكميلية لضبط التصدير بقدر ما هو في حاجة إلى تعزيز أنظمة ضبط التصدير الحالية. وفي هذا الخصوص، وبينما تؤيد جمهورية كوريا الأدوار البارزة للجنة زانغر ومجموعة موردي المواد النووية في وضع معايير دولية لضبط التصدير، فإنها ترحب أيضاً بالشراكة العالمية لمجموعة البلدان الثمانية وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ للتعامل مع الاتجار غير المشروع بأسلحة الدمار الشامل والمواد المتصلة بها التي تتضمن عناصر فاعلة غير حكومية، وتؤيدهما. وتعلق جمهورية كوريا على نحو خاص أهمية على إنشاء أنظمة وطنية لضبط التصدير ووضعها موضع التنفيذ الفعال، كما طالب بذلك القرار ١٥٤٠.

٧ - وقد رأت جمهورية كوريا مجموعة موردي المواد النووية في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، وهي ملتزمة بالكامل بالأهداف الخاصة بعدم الانتشار للمجموعة. وعلاوة على ذلك، رأت جمهورية كوريا نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. كما انضمت جمهورية كوريا إلى الجهود العالمية لعدم الانتشار الخاصة بشراكة مجموعة الدول الثمانية في عام ٢٠٠٤.

### نزع السلاح

٨ - إن الالتزامات بنزع السلاح من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية الواردة في المادة ٤ من المعاهدة هي التزامات جوهرية في التنفيذ الكامل للمعاهدة. وترحب جمهورية كوريا بالتقدم الهام الذي تم حتى الآن في تخفيض الترسانات النووية والالتزام بالمزيد من التخفيضات بموجب معاهدة موسكو. وعلى الرغم من ذلك، تتوقع جمهورية كوريا تخفيضات أعمق وتحقيق المزيد من الالتزامات من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية.

٩ - وتعترف جمهورية كوريا بوجود فجوة في الإدراك بين سجل الدول الحائزة للأسلحة النووية ومستوى التوقعات التي تحملها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وإن هذه الفجوة في الإدراك سيقدم بالتأكيد للدول غير الحائزة للأسلحة النووية السلطة الأخلاقية والشرعية السياسية لتعزيز معايير عدم الانتشار بينما تحافظ في الآن نفسه على التوازن الهش بين ثلاثة أعمدة أساسية من أعمدة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

١٠ - وتؤكد جمهورية كوريا على أهمية التنفيذ المخلص لـ "المبادئ والأهداف" التي اعتمدت في مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥ والخطوات العملية الـ ١٣ التي تتضمنها الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠.

١١ - وتؤكد جمهورية كوريا مجدداً أهمية ومدى استعجال نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتطالب جمهورية كوريا جميع الدول التي لم تصادق على المعاهدة بعد، وخاصة الدول الإحدى عشرة التي يعتبر تصديقها مطلوباً للنفاذ، أن تقوم بذلك دون المزيد من التأخير. في هذه الأثناء، وريثما توضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية موضع التنفيذ، فإنه من المحتم الحفاظ على الوقف الاختياري لتجارب الأسلحة النووية.

١٢ - وتطلب جمهورية كوريا البدء الفوري بالمفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وإبرامها في وقت قريب. كما تطالب جمهورية كوريا الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بأن تعلن وقفاً اختيارياً لإنتاج المواد الانشطارية لأي أسلحة نووية وتلتزم به ريثما توضع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية موضع التنفيذ.

### المناطق الخالية من الأسلحة النووية

١٣ - تعترف جمهورية كوريا بأهمية دور المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تعزيز السلام والأمن الإقليميين والدوليين. وكآليات لكبح أي نوع من توفر الأسلحة النووية، كانت المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وستبقى، أدوات مفيدة ليس لعدم الانتشار فحسب بل لترع السلاح على المدى الطويل أيضاً. وتستمر جمهورية كوريا في تأييد المبادئ التوجيهية ومبادئ إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي اعتمدت بتوافق الآراء في لجنة الأمم المتحدة لترع السلاح عام ١٩٩٩. كما تؤيد جمهورية كوريا إنشاء وتوسيع المناطق الخالية من الأسلحة النووية حيثما كان ذلك ممكناً، وخاصة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، كما هو منصوص عليه في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠.

١٤ - وفي شبه الجزيرة الكورية، سبق واتخذت مبادرة ابتكارية مشابهة للمنطقة الحالية من الأسلحة النووية. وقد وقعت كلتا الكوريتين على الإعلان المشترك بشأن اعتبار شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، ووضع موضع التنفيذ في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٢. وفي هذا الشأن، يُطلب إلى كوريا الشمالية مرة أخرى، وفقاً لرسالة وروح الإعلان المشترك، أن تفكك جميع برامجها النووية وتعود إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

### ضمانات الأمن السلبية

١٥ - للتعامل مع قضية عدم الانتشار بشكل جوهري، تعترف جمهورية كوريا بالحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للانتشار. وفي هذا الخصوص، ترى جمهورية كوريا أن واحداً من أكثر الطرق فعالية لمنع الانتشار هو إزالة الحوافز لحيازة الأسلحة النووية، مع توضيح أن الخيارات النووية تكون سلبية في النهاية تجاه المصالح الأمنية للذين يسعون لحيازتها. فانعدام الأمن، الحقيقي أو المتصور، دافع أساسي في كثير من الأمثلة للسعي إلى الأسلحة النووية. وفي التعامل مع هذه التعقيدات، فإن على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده للحد من دواعي القلق الأمنية التي منعت كثيراً من الدول من الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وسببت لدول أخرى أن تسعى سراً للحصول على قدرات أسلحة نووية.

١٦ - وكوسيلة عملية لتخفيف الشعور بانعدام الأمن، تؤيد جمهورية كوريا مفهوم ضمانات الأمن السلبية. وفي هذا الخصوص، ترى جمهورية كوريا أن الدول الحائزة للأسلحة النووية يجب أن تقدم ضمانات أمن قوية وموثوق بها للدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تفي بإخلاص التزاماتها بالضمانات الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والضمانات الأخرى. وفي الوقت نفسه، تعترف جمهورية كوريا أيضاً بقيمة تقديم ضمانات معززة وحوافز أخرى لتلك الدول الأطراف التي تقبل طوعاً التزامات عدم انتشار إضافية خارج معايير معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

### تقديم التقارير

١٧ - تعلق جمهورية كوريا أهمية على شفافية ومساءلة الدول الحائزة للأسلحة النووية في تنفيذ التزاماتها بترع السلاح. وسيؤدي المزيد من الشفافية والمساءلة إلى التخفيف من الخلاف المحيط بعملية نزع السلاح النووي. وفي هذا الخصوص، تشجع جمهورية كوريا الدول الحائزة للأسلحة النووية على تقديم تقارير بشأن نزع السلاح للمجتمع الدولي على أساس منتظم. كما تشجع الدول الحائزة للأسلحة النووية على تقديم تقارير عن ترسانتها النووية وجرّد

بالمواد الانشطارية المعدة لأغراض الأسلحة. وعلى أي حال، وفيما يخص صيغة تقديم التقارير، فإن جمهورية كوريا تحيط علماً من الناحية العملية بوجهة النظر التي تفيد بأن تقديم التقارير يمكن أن يكون مرناً في مداه وشكله وإطار عمله.

### الاستخدامات السلمية للطاقة النووية

١٨ - تثمن جمهورية كوريا عالياً الحق في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وكبلد يعتمد على الطاقة النووية في ٤٠ في المائة من إمداده بالطاقة الكهربائية ولديه سادس أكبر صناعة نووية مدنية في العالم، إذ يملك ١٩ مفاعلاً للطاقة وسبعة مفاعلات جديدة إما قيد الإنشاء أو في مرحلة التخطيط، فإن جمهورية كوريا ترى هذا الحق غير القابل للتصرف على أنه أساسي لتنميتها المستدامة. وعلى الرغم من ذلك، ترى جمهورية كوريا أنه يجب أن تكون هناك ضمانات ملائمة ضد سوء الاستخدام لهذا الحق من قبل بعض الجهات التي يمكن أن تحوز أسلحة نووية. فالحق في الاستخدامات السلمية بموجب المادة ٤ من المعاهدة ليس مطلقاً، ولكنه مشروط بالامتنال بعدم الانتشار والتزامات الضمانات بموجب المادتين الثانية والثالثة.

١٩ - إن معالجة دواعي القلق العامة بشأن سلامة وأمن الطاقة النووية أمر حاسم أيضاً لتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وفي هذا الخصوص، ترحب جمهورية كوريا بالتقدم الهام الذي أحرز في السنوات الأخيرة، وخاصة من خلال إنشاء قواعد ومعايير دولية تحكم السلامة والأمن النوويين بشأن اتفاقية السلامة النووية، والاتفاقية المشتركة بشأن الإدارة المأمونة للوقود المستهلك وبشأن الإدارة المأمونة للنفايات المشعة واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

٢٠ - وتكرر جمهورية كوريا تأكيدها لأهمية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تفعيل وتوسيع التعاون التقني لتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في العالم النامي. وتثني جمهورية كوريا على أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لجهودها المتفانية لتعزيز برامج التعاون التقني للوكالة. وتشارك جمهورية كوريا في وجهة النظر القائلة إن الوكالة يجب أن تزود بالموارد الكافية لتيسير أنشطة تعاونها التقني.

## النهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي

٢١ - نظراً لخطر الانتشار المباشر المرتبط بتكنولوجيات ومرافق دورة الوقود الحساسة، فإن جمهورية كوريا تعترف بالحاجة إلى ضبط نقلها، وخاصة إلى البلدان التي يبعث انتشار الأسلحة على القلق فيها أو تلك البلدان التي ليس لديها حاجة مشروعة لمثل هذه التكنولوجيات والمرافق من حيث الجدوى الاقتصادية أو أمن الطاقة. وفي هذا الخصوص، ترى جمهورية كوريا أن الضمانات المؤمنة للإمداد بالوقود بسعر معقول يجب أن تقدم لتلك البلدان التي تتخلى طوعاً عن امتلاك مرافق دورة الوقود الحساسة.

٢٢ - وتثني جمهورية كوريا على المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لاعترافه بالحاجة لمعالجة هذه القضية بتكليفه بوضع التقرير الخاص لفريق الخبراء المعني بالنهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي. وترحب جمهورية كوريا بالتقرير وتتطلع إلى مناقشات موسعة بشأن هذه القضية.

## قضايا عامة

### القضية النووية الكورية الشمالية

٢٣ - يعتبر عدم مراعاة كوريا الشمالية قواعد لعدم انتشار الأسلحة النووية بموجب نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتحديدها لها وإعلانها الانسحاب من المعاهدة تحدياً هو الأكثر ترويعاً في الوقت الحاضر.

٢٤ - وفي هذا الخصوص، ترغب جمهورية كوريا في أن يتم النظر بتمعن في العناصر التالية من قبل المؤتمر:

يعبر المؤتمر عن عميق قلقه من البرامج النووية لكوريا الشمالية وخاصة بيانها الأخير التي تفيد بامتلاكها الأسلحة النووية. وتؤكد جمهورية كوريا قناعتها بأن البرامج النووية لكوريا الشمالية، مع قرارها في عام ٢٠٠٣ بالانسحاب من المعاهدة، لا يشكلان فحسب تحدياً خطيراً لتمامية وموثوقية النظام العالمي لعدم الانتشار بل أيضاً لسلام وأمن شبه الجزيرة الكورية وخارجها. وبينما يعيد المؤتمر تأكيد التزامه بتمامية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فهو يحث كوريا الشمالية على أن تلتزم التزاماً كاملاً بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على وجه الخصوص، دون أن تنخرط في أي محاولة لتزويد من تدهور الوضع. ويحث المؤتمر كوريا الشمالية على أن تفكك، مرة واحدة وإلى الأبد، جميع برامجها النووية، بما في ذلك برنامج إغناء الأورانيوم بأسلوب شامل وشفاف ويمكن التحقق منه. كما

يؤكد المؤتمر على أهمية الحل السريع لهذه القضية بالوسائل السلمية والدبلوماسية ضمن إطار المحادثات السداسية الأطراف.

### عالمية الشمول

٢٥ - ترحب جمهورية كوريا بانضمام كوبا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تشرين الثاني نوفمبر ٢٠٠٢ وكذلك تيمور - ليشتي في أيار/مايو ٢٠٠٣. وترى جمهورية كوريا أن انضمامهما سيؤدي إلى جعل المعاهدة تخطو خطوة إلى الأمام نحو عالمية شمول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٢٦ - وتحت جمهورية كوريا الدول الثلاث المتبقية خارج معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أي إسرائيل وباكستان والهند، على الانضمام إلى المعاهدة كدول غير حائزة للأسلحة النووية، دون تأخير ودون شروط مسبقة، وأن توقع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما تحت الدول الثلاث غير الأطراف أيضاً على تجنب الأعمال المخالفة لموضوع وغرض المعاهدة، بما في ذلك تجارب الأسلحة النووية ونقل المواد والتكنولوجيات النووية الحساسة، ريثما تنضم إلى المعاهدة كدول غير حائزة للأسلحة النووية.

### الانسحاب

٢٧ - إن توسع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الأعوام الـ ٣٥ الأخيرة أمر جدير بالملاحظة. فمن بين الموقعين الأولين وهم ٥٩ بلداً، ازدادت العضوية الآن لتصل إلى حجم كبير يبلغ ١٨٩ دولة طرفاً. ويشهد العدد المحرد للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوضوح إلى أهمية المعاهدة كحجر زاوية في نظام عدم الانتشار. وتشارك جمهورية كوريا وجهة النظر القائلة بأن هذه المكاسب يجب ألا تشوه بأي محاولة للانسحاب من المعاهدة، بينما يجب أن يستمر العمل بثبات على تحقيق الهدف الإجماعي بالوصول إلى عالمية شمول المعاهدة.

٢٨ - إن سوء استخدام حق الانسحاب من قبل جهات تصر على حيافة الأسلحة النووية، وخاصة من خلال التفسير المتعسف لشروط المادة ١٠، يشكل تحدياً خطيراً لمستقبل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولو سُمح لمثل هذه الجهات الناشئة أن تنسحب من المعاهدة مع تمتعها بالحصانة، ما أن تكتسب المواد والتكنولوجيات الضرورية لتصنيع الأسلحة النووية، وخاصة تحت غطاء الأنشطة النووية السلمية المزعومة المكفولة بالمادة ٤ من المعاهدة، فإن تحدياً لم يسبق له مثيل بإلغاء عالمية شمول المعاهدة سيواجه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٢٩ - ويجب على المؤتمر أن يعالج هذه القضية، وأن يعيد التأكيد على مبدأ أن تبقى الدولة الطرف مسؤولة عن انتهاكات المعاهدة المرتكبة قبل الانسحاب. وعلى المؤتمر أن يستكشف تدابير علاجية سليمة لهذا الغرض.

### العجز المؤسسي

٣٠ - تشارك جمهورية كوريا في الشعور بالقلق من أن نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يعاني من عجز مؤسسي. وترى جمهورية كوريا أن المعاهدة في حاجة إلى أدوات أفضل للاستجابة على نحو أكثر فعالية وسرعة للأوضاع الاستثنائية والمقلقة التي تتضمن تهديدات للمعاهدة. وفي هذا الخصوص، ترحب جمهورية كوريا بالاقتراحات الخاصة باعتماد تدبير جديد لمنتدى سنوي، للاستخدام الأفضل للزمن والموارد المخصصة حالياً لعملية الاستعراض.